

مسألة

في النص الجلي

للشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان

تقديم

وهذه مسألة أخرى عثرنا عليها في المجموع الذي نشرنا اليه في تقديم الرسالة السابقة ، وهي بقلم الشيخ المفيد أيضاً .

والموضوع الذي نعتى به هذه الرسالة المختصرة يدور حول سؤال ألقاه القاضي أبو بكر الباقلاني على المفيد في موضوع النص الجلي على علي عليه السلام ، وجواب الشيخ المفيد على السؤال بأسلوب جميل ومناقشة محكمة وتوضيح كامل . والرسالة - على اختصارها - نافعة في موضوعها ، وافية بغرضها . تكشف لنا صورة من أسلوب المناقشات العلمية والمجاجبات الكلامية في ذلك العصر ، وتعرفنا بأدب المناظرة الذي يتحلّى به الطرفان المتناظران ، ذلك الأدب الذي لا يخذله شتم ولا تشينه زحجرة .

أما نسبة الرسالة لمؤلفها فبدلنا عليها الأسلوب الذي كتبت به ، فانه مطابق لما قرأناه للشيخ المفيد قبل ذلك في كتبه المطبوعة المشهورة ، كما بدلنا عليها أيضاً ذكر الشيخ أبي العباس النجاشي - تلميذ المفيد - لها في كتابه المعروف في علم الرجال : « ص ٢٨٦ » باسم : « مسألة في النص الجلي » ، ولا ريب عندي أن هذه الرسالة هي المقصودة بهذا الاسم ، لكونها تبحث موضوع النص الجلي ، ولعل في التعبير عنها بـ « مسألة » دليلاً آخرأ على تعيينها ، وذلك لما يرمز اليه هذا التعبير من اختصار الرسالة وصغر حجمها بالشكل الذي لا يصح تسميته كتاباً أو رسالة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملك الحق المبين

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الهادين

وبعد :

فقد سألتني القاضي الباقلاني (١) فقال :

أخبرونا عن أسلافكم في النص على أمير المؤمنين (ع) أ كثر أم قليل ،
فإن قلتم : قليل — قيل لكم : فما تنسكرون أن يتواطأوا على الكذب ، لأن
افتعال الكذب يجوز على القليل ، وإن قلتم : كثير — قيل لكم : فما بال
أمير المؤمنين (ع) لم يقاتل أعداءه ، ولا سباً [و] انتم تدعون أنه لو أصاب
أعداءنا لقاتل .

فقلت له — وبالله الثقة — :

أسلافنا — بحمد الله — في النص كثير لا يجوز عليهم افتعال الكذب ،
لكن ليس كل من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاد ، لأنه قد يصلح لنقل الخبر
الشيخ الكبير الثقة الأمين ولا يصلح لضرب السيف ، وأيضاً : فليست
الحروب الدينية موقوفة على كثرة الرجال ، وإنما هي موقوفة على المصلحة .
ألا ترى أن رسول الله (ص) جاهد ومعه ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً ، وقعد

(١) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري المالكي المتكلم المعروف

بابن الباقلاني . أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري . توفي عام (٤٠٣ هـ) ،

وله عدة كتب ومصنفات منها كتابه « اعجاز القرآن » المطبوع بمصر .

راجع في ترجمته : « وفيات الأعيان » : ٣ / ٤٠٠ ، وشذرات الذهب :

٣ / ١٦٨ ، والسكنى والألقاب : ٢ / ٥٥ ، وتاريخ آداب اللغة العربية :

٢ / ٣٣١ ،

عن الجهاد وهو في ثلاثة آلاف وستمائة رجلاً. فعلنا ان الحروب الدينية الشرعية موقوفة على المصلحة لا على كثرة العدد و < قتلته > (١).

فقال :

أرنا ما وجه المصلحة في قعوده - عليه السلام - عن أخذ حقه لنعلم صحة ما ذكرتموه ؟

فقلت له :

أولاً . لا يلزمنا ما ذكرت ، لأن الامام المعصوم من الخطأ والزلل لا اعتراض عليه في قعوده وقيامه ، بل إننا نعلم - في الجملة - ان قعوده كان لمصلحة في الدين والدنيا .

ثم نبين بعض وجوه المصلحة وهو :

إنه علم ان في المخالفين من يرجع عن الباطل الى الحق بعد مدة ويستبصر ، فكان ترك قتله مصلحة .

ويمكن انه علم ان في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم وتضييع ما في أصلابهم ، فكان في ترك قتلهم مصلحة .

ويمكن أن يقال انه كان شفقة منه (ع) على شيعته وولده أن يصطلبوا فينقطع نظام الامامة ويختل .

وهذا كلام معروف بعرفه أهل العدل والتكلمون ، وهو من اصول الدين . ألا ترى انا اذا سئلنا عن تفريق قوم نوح - عليه السلام - ، وهلاك قوم صالح لأجل نفاقه ، وابقاء قاتل الحسين عليه السلام - والحسين أعظم عند الله من نافة صالح - لم (٢) يكن الجواب إلا ما ذكرناه من المصلحة . فلم يأت بشيء لذلك .

[تمت صورة السؤال والجواب في النص على أمير المؤمنين عليه السلام]

(١) في المخطوط : وأقله (٢) في المخطوط : فلم